



وكيل الأمين العام للأمم المتحدة: سننقل ما يجري في اليمن إلى الخارج

وصل إلى صنعاء "الإحد" وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاستجابة الطارئة ستيفن أوبراين والوفد المرافق له في زيارة رسمية تستغرق يومين. وأوضح أوبراين في تصريح لوسائل الإعلام بمطار صنعاء الدولي أن الزيارة تهدف إلى الاطلاع عن كثب عما يجري في اليمن. وقال: "لقد تلقيت تقارير عدة عما يجري في اليمن، وأنا هنا للمرة

الثانية لأشاهد بنفسها ما يجري، وبدورنا سنقوم بنقله إلى الخارج". وأشار إلى أن الزيارة ستشمل محافظات صنعاء والحديدة، متوقفاً إلى أنه سيقوم بمؤتمراً صحفياً متكامل في ختام زيارته لعرض نتائج الزيارة. وكان أكثر من 10 آلاف طفل قد لقوا مصرعهم في اليمن خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، جزءاً من أمراض الوفاة يمكن مثل الإسهال والالتهاب الرئوي، إثر تدهور الخدمات الصحية.

الميثاق

بعد أن طالبت بالتحقيق الدولي المستقل

الأمم المتحدة تسند المهمة للجنة «هادي» السعودية!!

العرب «شركاء العدوان» يرفضون مقترح هولندا.. والأمم المتحدة ومجلسها لحقوق الإنسان يرضخون!!

الإسالة المحرمة دولياً في استهداف مواقع مدنية واستهداف المدنيين أنفسهم عبر غاراته الجوية، وطالبت جميعها بالتحقيق الدولي المستقل..

فأين هي العدالة التي تدعيها الأمم المتحدة وتعمل على أن تسود في العالم؟!

الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها يقولون شيئاً، فيما أفعالهم تكشف شيئاً آخر..

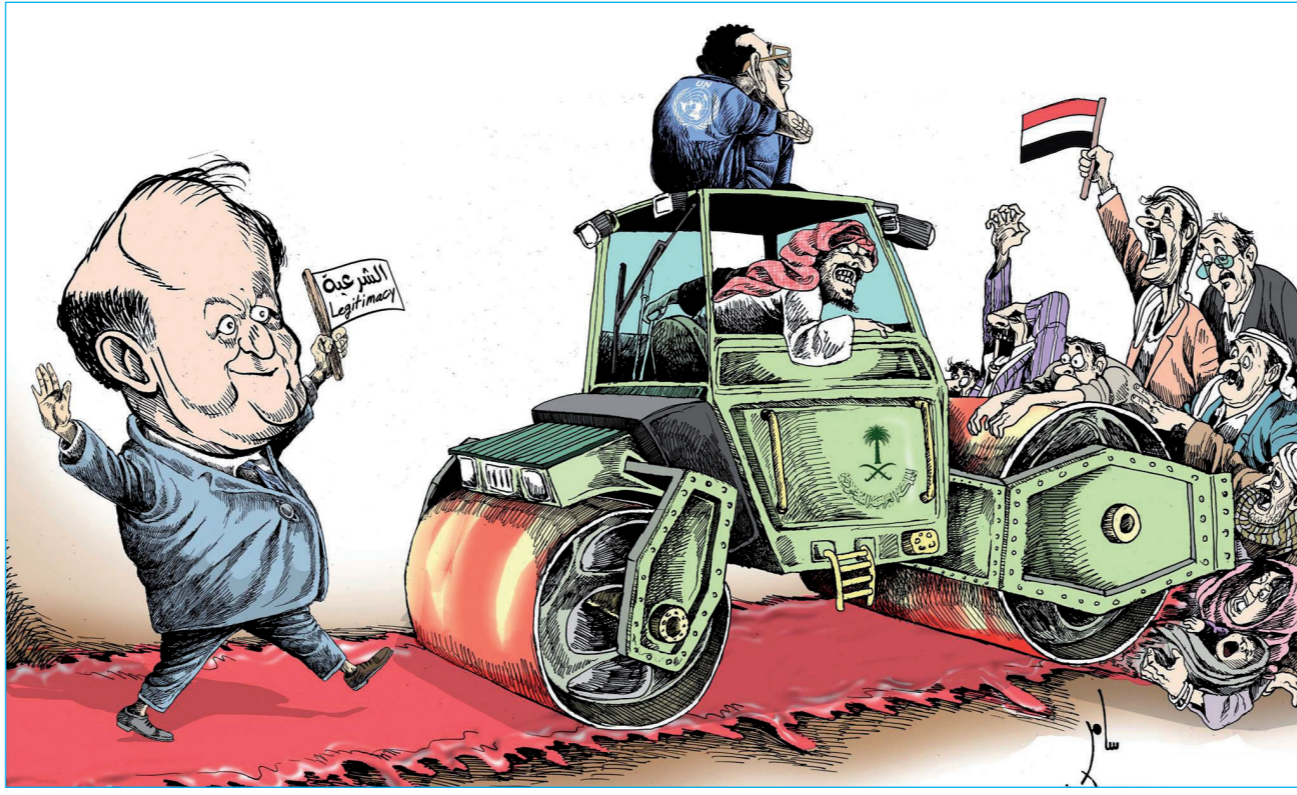
صموا أذنانا طيلة الأيام والأسابيع الماضية بأحداثهم حول اليمن وتباكيهم على الضحايا المدنيين ومطالبهم بإنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جرائم الحرب التي يرتكبها وما يزال النظام السعودي وحلفاؤه في اليمن، ليبدو المشهد الأخير من هذه الحكاية كما كتبه النظام السعودي وأزاده حلفاؤه!!

الأمم المتحدة ومجلسها لحقوق الإنسان يعملان لصالح النظام السعودي، والدموع التي يذرفها بعض القائمين عليها ما هي إلا دموع التماسيح!!

هذه هي الحقيقة التي ينبغي الاقتناع بها، والكف عن مطالبة الأمم المتحدة مراراً وتكراراً بالعمل على وقف جرائم العدوان السعودي التي يرتكبها بحق المدنيين..

لقد أجهض العرب مساعي الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في إنشاء لجنة دولية مستقلة ونجحوا في فرض القرار السعودي باعتماد اللجنة الوطنية وهو ما يعني المزيد من الغارات الجوية لاستهداف ما تبقى من المنشآت المدنية «مدارس، مستشفيات، ومكاتب خدمية» والمزيد من الجرائم والمجازر بحق المدنيين!!

العرب المتحالفون وشركاء النظام السعودي في عدوانهم يحبطون مساعي الأمم المتحدة ويجهضون قرار التحقيق الدولي المستقل.. وبالتأكيد لم يكن هذا ليتم لو أصرت دول الاتحاد الأوروبي على تمرير مقترحها الذي تقدمت به هولندا، ولكنه المال السعودي الذي دفع الجميع إلى بيع قيمهم وضمائرهم لتستمر اليمن وحيدة في مواجهة هذا العدوان الإرهابي السعودي العالمي..



فرض اللجنة السعودية يعني المزيد من الجرائم والمجازر بحق المدنيين

به هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي دعا إلى إنشاء لجنة تحقيق من خبراء دوليين ومستقلة؟! الكثير من مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية أكدت في عدد من تقاريرها استخدام النظام السعودي

فما الذي حدث لتناقض الأمم المتحدة نفسها وتعود عما كانت تقول وتطالب به، وتوافق على القرار العربي الراض للتحقيق الدولي المستقل وإسناد المهمة للجنة هادي التي تفتقر للنزاهة والاستقلالية؟! ما الذي دفع مجلس حقوق الإنسان إلى رفض المقترح الذي تقدمت

أجهضت البلدان العربية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إصدار قرار بإنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق

في جرائم الحرب التي ارتكبها النظام السعودي وحلفاؤه في اليمن.. مساعي الأمم المتحدة في التحقيق المستقل والنزاهة تم إجهاضها من قبل البلدان العربية التي نسميها «شقيقة» ولس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا بحسب ما كنا نتوقع، وبحسب ما كان يتم تداوله في وسائل الإعلام المختلفة!

الدول العربية الشريكة والمشاركة للنظام السعودي في عدوانه على اليمن وفي جرائمه ومجازره التي ارتكبها بحق المدنيين، وتدميرها شبه الكامل للبنية التحتية الخدمية والاقتصادية، هي من تجهض القرار وتدفع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى رفض فتح تحقيق دولي مستقل، ومطالباً بدلاً من ذلك تولى لجنة وطنية للتحقيق في جرائم الحرب السعودية في اليمن، وهو ما يعني إسناد المهمة للجنة «هادي» التي انشأها النظام السعودي سابقاً بعد مطالبات عدة من السيد بان كي مون للتحقيق في عدد من جرائم الحرب التي ارتكبها طائرات العدوان، ومنها على سبيل الذكر جريمة استهداف المدينة السكنية لمهندسي الكهرباء في المخا، وجريمة استهداف مستشفى عيسى في محافظة حجة ومدرسة للأطفال في صعده..

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كان يصر على تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.. وكانت السيدة كين غليمور نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للمنظمة الأممية قد قالت إن اللجنة اليمنية-وتقدمت لجنة هادي- التي أنشئت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن تفتقر إلى النزاهة والاستقلالية ولا تصل إلى مستوى هذا المنصب..

كما أن الأمم المتحدة نفسها التي طالبت بفتح تحقيق دولي مستقل قالت: إن التحقيق الوطني يفتقر إلى النزاهة والاستقلالية، وعبرت في الوقت نفسه عن مخاوفها بشأن العدد الكبير للضحايا المدنيين جراء الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن!

لا حوار برعاية الأمم المتحدة



حلفاؤه في الداخل الوطني، ووقف امداداته لجبهات القتال بألياته العسكرية..

لا حوار تحت رعاية الأمم المتحدة، ولا حوار أيضاً في ظل استمرار العدوان والإعمال العسكرية في الجبهات، ولا حوار كذلك على شرعية هادي وحكومته المنتهية.. وإنما حوار لترتيب البيت اليمني وتحقيق الشراكة السياسية بما يقود إلى إيجاد سلطة انتقالية تتحمل مسؤولية إدارة البلاد والعباد لفترة محددة يتم بعدها إجراء انتخابات رئاسية وپارلمانية..

حوار يمني- يمني من جانب وحوار يمني- سعودي من جانب آخر يقود إلى حل كل الإشكالات العالقة ويدفع النظام السعودي إلى احترام السيادة اليمنية وعدم التدخل في شؤونها تحت أي ظرف كان، ويقود إلى عودة العلاقات الأخوية الودية وتحت قاعدة لا ضرر ولا ضرار..

إضافة إلى تحمل النظام السعودي تكاليف إعادة بناء ما دمرته آتة العسكرية وتعويض أهالي وأسر الضحايا وفقاً للقانون الإنساني الدولي..

أما إذا صر المجتمع الدولي ممثلاً بالولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وغيرهم على مسئوليتها بجدارته إن أرادوا تحقيق السلام في اليمن، وأن تقتنع أن مطالب النظام السعودي بعودة شرعية هادي وحديتها عن تسريح جيش واحلال جيش آخر بديل عنه لا يمكن تحقيقها وخاصة بعد سقوط عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى وبعد هذا التدمير الرهابي الذي تعرضت له مؤسسات الدولة المختلفة ومنازل وممتلكات المواطنين..

أو أدري كيف يمكن للأمم المتحدة أن ترعى حواراً آخر بين الأطراف اليمنية كما تسميهم وتدفعهم للتوصل إلى حل للأزمة اليمنية، فيما النظام السعودي وحلفاؤه يواصلون عملياتهم العسكرية الميدانية والجوية ويستمررون في قتل اليمنيين وتدمير اليمن؟! النظام السعودي أفضل المباحثات اليمنية السابقة سواء في جنيف أو في الكويت والتي انعقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، وهذه الأخيرة- رغم علمها وادراكها بإفشال النظام السعودي للحوار من خلال الأصرار على مواقفه المطالبة بعودة هادي وحكومته التي لم يعد لها من قبول في الشارع اليمني ونزع سلاح الجيش اليمني وفي مقدمتها الصواريخ الباليستية- لم تقم بأي فعل بتقريب وجهات النظر، وإيجاد جو هادي يمكن التحاور فيه من خلال إيقاف العمليات العسكرية وخاصة الغارات الجوية، وتبني رؤية توافقية يجتمع عليها كل الأطراف وتقول إلى وضع أهالي وأسر الضحايا وفقاً للقانون الإنساني والترحيل..

بقيت الأمم المتحدة عاجزة وخائفة لإرادة النظام السعودي، وغير قادرة على اتخاذ قرار يلجم الفطرسة السعودية ويوقف عدوانها ويجرأها التي ترتكبها بحق المدنيين وبحق المنشآت المدنية، بل على العكس من ذلك كشفت عن تواطؤها مع النظام السعودي وعدم قدرتها على أي فعل لمحاسبته إزاء جرائم الحرب التي ارتكبها في اليمن.. ومن غير المنطقي أيضاً أن يتم القبول بحوار مجدداً برعاية الأمم المتحدة التي لم تستطع أن تعمل شيئاً للوفد الوطني الذي ذهب للتفاوض في الكويت واحتجز في سلطنة عمان، ولم تتمكن من إعادته إلى اليمن!!

إن أي تقاوض أو حوار قادم لا يمكن أن يتم برعاية الأمم المتحدة العاجزة والراضة لإرادة النظام السعودي، وإنما حوار برعاية روسية أمريكية وبمشاركة دول عربية لم تتورط في هذا العدوان كسلفته وتم مناقشته وطرحه، وقيل هذا وإنما أيضاً النظام السعودي بإيقاف عدوانه الجوي والعمليات العسكرية الميدانية التي يقوم بها

هذا ما صنعه وأنتجه النظام السعودي..

وانقلب السحر على الساحر!!



ليس هناك أسوأ من الوضع الذي يعيشه النظام السعودي هذه الأيام، وقد تكالبت عليه المصائب من كل اتجاه، وكل ذلك بسبب الغرور والغطرسة التي سكنت قلوب وعقول القائمين على هذا النظام من أسرة آل سعود، الذين اختاروا لأنفسهم هذا الوضع طواعية ليس بإكراه من أحد..

اختار هذا النظام أن يسقط في بحر من الأزمات التي صنمها وأخرجها حلفاؤه الغربيون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.. فبعد أن قبل هذا النظام أن يجعل من أرض الإسلام التي برزت منها الرسالة المحمدية مدرسة لتخريج الإرهاب والإرهابيين وتوزيعهم في أصقاع الأرض لتبليغ الفكر الوهابي التكفيري وأثارة الفتن في المجتمعات الإسلامية وفي مقدمتها العربية تنفيذاً للأجندة الأمريكية البريطانية الحاكمة على الإسلام والمسلمين، ذهب هذا النظام يثير الصراعات والنزاعات في أكثر من بلد عربي وإسلامي، والتدخل في شئونها الداخلية، حتى أشعل فيها فتيل الحرب وقدم الدعم السخي للجماعات الإرهابية التي أعلنت حربها ضد الأنظمة السياسية القائمة.. وما حدث في العراق وليبيا وحدث حالياً في سوريا شاهد حي على جرائم هذا النظام ليس بحق الإسلام وحسب، وإنما بحق الشعوب التي كانت أمانة مطمئنة فذاقوا لباس الجوع والخوف بما صنع هذا النظام والقائمين عليه في بلدانهم.. وإضافة إلى أشغال الفتن والحروب والصراعات التي لم تهدأ منذ سنوات في العراق وليبيا وسوريا، ذهب النظام السعودي لشن حرب عدوانية ضد اليمن واليمنيين بحجة محاربة إيران ووقف المد الإيراني وعودة شرعية هادي وحكومته التي لفظها الشعب ورمى بها بعيداً غير مأسوف عليها..

منذ سنوات وهذا النظام الذي أوصل نفسه اليوم إلى الهاوية وأصبح قاب قوسين أو أدنى من السقوط ينفذ الأجندة السياسية الغربية وتحول إلى خادم مطيع لها، يمؤل ويدعم تلك الدول مالياً في شن حربها ضد بعض البلدان الإسلامية من جهة، ويعمل على تدمير الإرهاب والتخريج الإرهابيين وتوزيعهم في كثير من البلدان لتقوم الدول الغربية بعد ذلك في التدخل في شئون البلدان تحت يافطة محاربة الإرهاب وأثارة الفوضى في أرجائها خدمة لمصلحتها وخدمة لدولة إسرائيل وحمايتها..

نجح النظام السعودي في تنفيذ سياسات وأجندة أسباده الغربيين، إلا أن القائمين على هذا النظام من أسرة آل سعود لم يذروا خلفهم أن أفعالهم الإجرامية التي قاموا بها وما زالوا يقومون بها في ليبيا وسوريا واليمن ستضع رقابهم على مقصلة أسبادهم ممن دفعوا بهم وقادوهم إلى هذا الوضع المحاط بالأزمات والمصائب والتي تتساقط عليهم كالحمم البركانية لتحرقهم شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى كل أجزائهم غير مأسوف عليهم..!

لقد نصب الأمريكان والبريطانيون وحلفاؤهم الغربيون- أسرة آل سعود ونظامها التكفيري الإرهابي وصياً على الإسلام والمسلمين، تصحقوا ذلك وذهبوا يعيئون في بلاد المسلمين فساداً تحت حجة تصحيح الإسلام وعلوهم، فعادوا والأنظمة الإسلامية وكفروا الكثير من العلماء والمخالفين لمذهبهم الوهابي، وعملوا على فرض رؤاهم وأفكارهم على الكثير من المجتمعات بالمال تارة وبالنفوذ وأثارة الصراعات تارة أخرى!!

وبعد كل هذه الخدمات التي قدمها هذا النظام لآسياده الغربيين يتحول اليوم إلى عدو لهم.. وما هي البداية تتجلى من أرض الخليف الاستراتيجي له الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت للنظام السعودي رسالة قوية من خلال إجازة قانون «العدالة ضد رعاة الإرهاب» من قبل مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، وبعد أن استخدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما حق الفيتو لإبطالها! بهذا القانون وضع النظام السعودي نفسه تحت طائلة المساءلة القانونية، حيث يسمح القانون لأقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م برفع دعاوى قضائية ضد الحكومة السعودية

للمطالبة بتعويضات.. النظام السعودي ضح الكثير من الأموال للحكومة الغربية من أجل عدم السماح بإصدار هذا القانون وإجازه إلا أن أمواله لم تشفع له، وذهبت كل مساعيه أدراج الرياح!

مساعي النظام السعودي منذ البداية لإبطال إصدار هذا القانون، وتمهيداً للحكومة الأمريكية بسبب استثماراته وأرصدته البنكية من الولايات المتحدة الأمريكية أكدت تورطه في أحداث 11 سبتمبر 2001م، كما أكد للعالم أجمع أنه وراء تلك الهجمات الإرهابية، وعضواً عن ذلك أثبت أن نظامه ومكره الوهابي هو الراعي الرسمي للإرهاب في العالم، وأن السعودية هي المدرسة الرئسية لتدريس التطرف والإرهاب وتخريج الإرهابيين!!

لقد قاد النظام السعودي نفسه إلى هذا المكان الذي حطت رحاله فيه، وليبدو أن الحليف الأقوى للولايات المتحدة والشعب الأمريكي تحول في ليلة وضحاها إلى عدو..

غباء القائمين على هذا النظام قادمهم إلى هذا المكان.. حيث لم يكتفوا بخسارتهم التي حققوها لدى المجتمعات العربية والإسلامية

بأفعالهم وجرائمهم ومجازرهم التي ارتكبوها في سوريا والعراق وليبيا واليمن وإنما خسروا أيضاً حليفهم الذي كانوا يظنون أنه الأبقى لهم.. قانون «العدالة ضد رعاة الإرهاب» هو البداية الأولى التي ستقضم ظهر هذا النظام إن مضى الأمريكان في طريق تنفيذهم له ومقاضاة الحكومة السعودية.. ومن ثم سيأتي الدور على بريطانيا لتتخذ نفس الإجراءات، والأيام القادمة تحفل بالكثير من المفاجآت! جرائم ومجازر النظام السعودي التي ارتكبها في ليبيا وسوريا ويرتكبها يوماً بعد يوم منذ أكثر من عام ونصف بحق اليمنيين لن تمر مرور الكرام، ولن تسقط بالتقادم.. لقد انقلب السحر على الساحر، ولم يعد النظام السعودي بقادر على تمرير أسحاره بعد أن اقتضح أمره واكتسب هذا العداء وهذه الكراهية ليس في المجتمعات العربية والإسلامية وحدها وإنما أيضاً في المجتمعات الغربية.. خاتمة النظام السعودي بانسة بالتاكيد.. ويقيناً «ما ضاع حق وراءه مطالب»..